إيضاح قانوني عن تنفيذ الأحكام القضائية السعودية في بعض الدول المختارة

إخلاء مسؤولية: إن هذه النشرة لا تعد استشارة قانونية، كما أنها لا تحتوي ولا تتضمن كافة الإجراءات القانونية المنصوص عليها في الأنظمة، وهي لا تُغني عن الاستشارة القانونية الدقيقة والتفصيلية.

هل يمكن تنفيذ الأحكام التي صدرت من محاكم المملكة العربية السعودية في المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، سويسرا، مصر؟

وهل يمكن التنفيذ على حساب في أحد البنوك السويسرية؟

بدايةً ينقسم تنفيذ الأحكام السعودية في الخارج الى نوعين من الأحكام وهما:

١-أحكام المحكمين:

فيما يخص النوع أحكام المحكمين، نود التنويه الى أن المملكة العربية السعودية والدول الأخرى (بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، مصر، فرنسا، سويسرا) هم أطراف في اتفاقية نيويورك للأعتراف بأحكام المحكمين، وهذه الإتفاقية تنص على أن جميع الاطراف الموقعين عليها يعترفون بأحكام المحكمين الصادرة من تلك الدول. واتفقت هذه الدول على عدة شروط شبه مكررة عند الاغلبية منها وهي أن يكون حكم التحكيم لا يعارض السياسات العامة ويكون صدر من هيئة مشكلة تشكيل صحيح وصاحبة اختصاص للنظر في المنازعة وعلى هذا فليس هناك شك في تنفيذ أحكام التحكيم الصادرة من المملكة العربية السعودية في الخارج وتحديداً في الدول التي تعتبر طرفاً في إتفاقية نيويورك.

٢-أحكام صدرت من محاكم المملكة العربية السعودية:

وأما بالنسبة للحكم الصادر من محاكم المملكة العربية السعودية، فيختلف بإختلاف الدولة المراد تطبيق الحكم فيها. فلكل دولة من هذه الدول اشتراطات وآلية معيّنة لكي يتم قبول الحكم الصادر من محاكم المملكة العربية السعودية في تلك الدول، وسيتم تفصيل وبيان تلك الإشتراطات وآلية التنفيذ كالآتي:

الولايات المتحدة الأمريكية

في البداية يمكن القول بأنه لا توجد هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة تجمع المملكة العربية السعودية بالولايات المتحدة الامريكية فيما يخص المجال القضائي من حيث الاعتراف بالاحكام الصادرة بين الدولتين، ولكن هذا لا يعني عدم اعتراف أي من الدولتين بأحكام الأخرى فهناك بعض الشروط والمتطلبات التي سنقوم بسردها لتوضيح الموضوع بشكل مفصل.
ففي عام 1962 وقعت 31 ولاية على قانون (Act of 1962 Uniform Foreign Money-Judgments) والذي أوجد لينظم آلية الاعتراف بالأحكام الأجنبية من أجل تنفيذها. واشترطت أن تكون تلك الأحكام متعلقة بمبلغ نقدي معين ويكون الحكم نهائياً وقابل للتنفيذ في البلد الذي صدر فيه. وفي عام 2005 تم تحديث القانون الصادر ب 1962 وقامت 19 ولاية بتبنيه والتوقيع عليه حيث أطلق عليه (Uniform Foreign Country Money Judgment Act of 2005). فهناك من الولايات التي لا تزال تعمل بالقانون القديم وهناك من تبنى الجديد وهناك من الولايات التي تقر هذا القانون من الأساس.

يشترط للاعتراف وتنفيذ الأحكام الأجنبية في الولايات المتحدة الامريكية التالي:

- أن يكون الحكم الأجنبي حكماً نهائياً.
- أن تكون الدعوى مدنية ومقابل مبلغ من المال (في أغلب الأحيان).
- أن يتم الاعتراف بالحكم (من قِبل المحاكم الامريكية) قبل تنفيذه.
- أن يكون الحكم الأجنبي قابل للتنفيذ في الدولة التي صدر منها الحكم.
- ألا تتعارض مع الأحكام العامة للدولة.
- أن تكون هناك معاملة بالمثل من قبل الدولة مصدرة الحكم.
- أن تكون المحكمة مصدرة الحكم مختصة بنظر الدعوى.

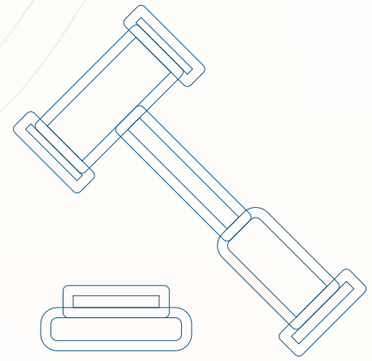

ولكن توجد هناك أنواع من الاحكام الاجنبية المستثناة من الاعتراف والتنفيذ في المحاكم الامريكية:

- **الأحكام الصادرة بالغرامات والجزاءات.**
- **الأحكام الصادرة بالضرائب.**

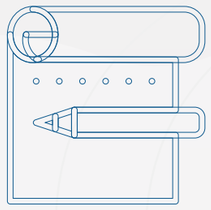

للتواصل | برج الفيصلية - الطابق ١١ | طريق الملك فهد الرياض | المملكة العربية السعودية
+٩٦٦ ١١ ٤٨٤ ٧١٧١ info@erlf.com www.erlf.com

EYAD REDA
إياد رضا
محامون ومستشارون قانونيون
Lawyers & Legal Consultants

إخلاء مسؤولية: إن هذه النشرة لا تعد استشارة قانونية، كما أنها لا تحتوي ولا تتضمن كافة الإجراءات القانونية المنصوص عليها في الأنظمة، وهي لا تُغني عن الاستشارة القانونية الدقيقة والتفصيلية.

فيما يتعلق بموضوع مدة التقادم للأحكام الأجنبية:

يختلف التقادم من ولاية الى أخرى، حيث أنه هناك ثلاثة أنواع فيما يتعلق بموضوع التقادم للأحكام الاجنبية، انقسمت الولايات الى ثلاثة أقسام، فهناك من تبنى (Model Act 1962)، وهناك من تبنى (Model Act 2005)، وهناك من لم يتبنى اي **منهم:**

الولايات التي لم تتبنى أي من القانونين
كل ولاية تطبق قوانين التقادم الخاصة بها حسب القانون الخاص بكل ولاية

الولايات التي تبنت قانون(Model Act 1962)
لم يتطرق لموضوع التقادم، بل ترك هذه المسألة لقوانين الولايات

الولايات التي تبنت قانون(Model Act 2005)
١٥ سنة من تاريخ نفاذ حكم المحكمة الاجنبية في البلد الاجنبي

الاختصاص: (المحكمة المختصة)

يختلف الاختصاص في الولايات المتحدة الأمريكية بين الولايات، فلكل ولاية نظامها الخاص في النظر للقرارات الصادرة من المحاكم الأجنبية، على سبيل المثال: إذا كانت أصول المدعى عليه في ولاية نيويورك فيكون الاختصاص لمحاكم ولاية نيويورك.

- معظم الولايات تطلب من الطرف الذي يسعى للاعتراف والتنفيذ رفع دعوى في محكمة لديها أساس كاف لممارسة الولاية القضائية.
- يمكن التقدم بطلب التنفيذ امام محاكم الولايات او امام المحاكم الفيدرالية (وفي الغالب سوف تقوم المحكمة الفيدرالية بتطبيق قوانين الولاية المختصة).

المملكة المتحدة (بريطانيا)

محاكم المملكة المتحدة لا تشترط شرط المعاملة بالمثل فيما يخص الاعتراف والتنفيذ . في الواقع المتطلبات الالزامية قليله، ولكنها تختلف بالنسبة لكل معاهدة. وهذه المتطلبات يتم تقليلها فيما يخص دول الاتحاد الاوروبي بهدف جعل جميع الاحكام الاوروبيه موازية للاحكام المحلية.

متطلبات تنفيذ الحكم الاجنبي في بريطانيا:

01 نسخة طبق الاصل للحكم الاجنبي.

02 ان يكون الحكم الاجنبي مترجم الى اللغة الانجليزية.

03 شهادة من المحكمة التي اصدرت الحكم توضح فيه تفاصيل الحكم وتفيد بأن الحكم واجب النفاذ في دولة المنشأ.

شروط قبول تنفيذ الحكم الأجنبي:

- ان المحكمة مصدره الحكم كانت مختصة بنظر الدعوى
- ان المدعى عليه تم ابلاغه ابلاغاً صحيحاً ومناسب بالاجراءات، إذا كان الحكم غيابياً، تقدم وثيقة تثبت أن الطرف المتخلف قد تلقى إشعاراً واتيحت له الفرصة لتقديم دفاعه.
- ان لا تخالف الاحكام العامة
- ان لا تتعارض الاحكام مع اي احكام محلية او اجنبية قائمة
- يجب ان يكون الحكم الاجنبي نهائي

للتواصل
برج الفيصلية - الطابق ١١ | طريق الملك فهد
الرياض | المملكة العربية السعودية
+٩٦٦ ١١ ٤٨٤ ٧١٧١
info@erlf.com
www.erlf.com

EYAD REDA
إيـــاد رضـــا
محـامـون ومـستـشـارون قانـونـيـون
Lawyers & Legal Consultants

إخلاء مسؤولية: إن هذه النشرة لا تعد استشارة قانونية، كما أنها لا تحتوي ولا تتضمن كافة الإجراءات القانونية المنصوص عليها في الأنظمة، وهي لا تُغني عن الاستشارة القانونية الدقيقة والتفصيلية.

مدة التقادم:

شروط أخرى
يجب ان لا يكون الحكم:

- تم الحصول عليه عن طريق الاحتيال.
- يتعارض مع قانون حقوق الانسان (١٩٩٨).
- غرامة او عقوبة.

مع العلم بان عندما يكون الحكم ضد دولة ما، فإن مبدأ حصانة الدولة ينطبق.

الاختصاص فيما يخص الأحكام الأجنبية :

- **المحكمة العليا، قسم المحكمة الملكية.**

متطلبات تنفيذ الحكم الأجنبي في بريطانيا:

- يتم إعداد طلب موجه الى رئيس قسم المحكمة الملكية بالمحكمة العليا بشكل مباشر، وعادة ما تستغرق هذه العمليه بضعة اسابيع وفي حال قرر الشخص الغاء الطلب او تقديم استئناف ضد التسجيل فستستغرق العملية وقتا اطول.
- وفي النهاية فعند الاعتراف بالحكم الاجنبي في بريطانيا، فيكون للمحكوم له نفس الخيارات لتنفيذ هذا الحكم ضد الأصول داخل الولاية القضائية كما لو كان الحكم الأصلي قد صدر في بريطانيا.
- وقد ورد في أحد السوابق القضائية في المملكة العربية السعودية في الدعوى رقم ١٢٦٥/ ٣ / ق لعام ١٤٣٢ هـ عن وجود شهادة موثقه من مكتب وزارة العدل البريطانية مفادها ان المحاكم البريطانية تعتد بالاحكام الصادره عن المحاكم السعودية وذلك وفق للشروط التي تم ذكرها سابقاً.

فرنسا

محاكم المملكة المتحدة لا تشترط شرط المعاملة بالمثل فيما يخص الاعتراف والتنفيذ. في الواقع المتطلبات الالزامية قليله، ولكنها تختلف بالنسبة لكل معاهدة. وهذه المتطلبات يتم تقليلها فيما يخص دول الاتحاد الاوروبي بهدف جعل جميع الاحكام الاوروبيه موازية للاحكام المحلية.

شروط قبول تنفيذ الحكم الأجنبي:

- يجب أن يكون الحكم قد صدر من محكمة.
- يمكن تطبيق الحكم في الدولة التي اصدرت الحكم بناء على القانون المطبّق.
- أن يكون الحكم صدر من محكمة مختصة بنظر النزاع ويقع الاختصاص لها.
- ألا يعارض الحكم السياسات العامة.

خطوات تنفيذ الحكم في فرنسا

للتواصل
برج الفيصلية - الطابق ١١ | طريق الملك فهد
الرياض | المملكة العربية السعودية
+٩٦٦ ١١ ٤٨٤ ٧١٧١
info@erlf.com
www.erlf.com

EYAD REDA
إيـــاد رضـــا
محـامـون ومـستـشـارون قانـونـيـون
Lawyers & Legal Consultants

إخلاء مسؤولية: إن هذه النشرة لا تعد استشارة قانونية، كما أنها لا تحتوي ولا تتضمن كافة الإجراءات القانونية المنصوص عليها في الأنظمة، وهي لا تُغني عن الاستشارة القانونية الدقيقة والتفصيلية.

الاعتراض على الحكم الأجنبي:

هناك عدة شروط للإعتراض على الحكم الاجنبي وهي كالتالي:

- إذا كان الحكم يخالف الشروط التي تم ذكرها.
- إذا كان الحكم لا يتوافق مع السياسات العامة الدولية الفرنسية، ويقصد بالدولية الآتي:
  - حيادية واستقلال المحكمة التي أصدرت الحكم.
  - توفير الخدمة اللازمة للمدعى عليه.
  - تكافؤ وسائل الدفاع أثناء الإجراءات.
- تم الحصول على الحكم بطريقة الاحتيال أو الفساد.
- إذا كان الحكم يخالف الشروط التي تم ذكرها.

الاختصاص: (المحكمة المختصة)

يتم تقديم طلب تنفيذ الحكم الأجنبي أمام محكمة الدرجة الأولى ويتم الاعتراض على اجراءات التنفيذ أمام محكمة الدرجة الأولى.

سويسرا

فيما يخص سويسرا فلا توجد هناك بين المملكة العربية السعودية وسويسرا اتفاقيات ثنائية او متعددة الاطراف فيما يخص التعاون القضائي لتنفيذ الاحكام الأجنبية بين الدولتين. ولكن نص القانون الدولي الخاص السويسري على عدة أمور سنقوم بذكرها فيما يخص الاعتراف بالأحكام الأجنبية.

شروط قبول تنفيذ الحكم الاجنبي:

- أن يكون الحكم الاجنبي حكماً نهائياً.
- أن تكون المحكمة مصدرة الحكم مختصة بنظر الدعوى.
- **ألا يكون الحكم الأجنبي:**
  - مخالف للأحكام العامة في سويسرا.
  - أن الخصوم في الدعوى التي صدر فيها الحكم قد كلفوا بالحضور، ومثلوا تمثيلاً صحيحًا، ومكنوا من الدفاع عن أنفسهم.
  - قد بدأ في سويسرا أولاً أو تم البت فيه بين نفس الأطراف وفيما يتعلق بالموضوع نفسه بالفعل، أو أن هذا النزاع قد تم البت فيه مسبقًا في دولة ثالثة وقامت سويسرا بالاعتراف به كحكم أجنبي.

المتطلبات وآلية طلب تنفيذ الأحكام الأجنبية في سويسرا:

- **يجب تقديم طلب الاعتراف أو التنفيذ إلى السلطة المختصة في المقاطعة (الكانتون) حيث يتم الاعتماد على الحكم الأجنبي ويجب أن يكون الطلب مصحوبًا بما يلي:**
  - نسخة كاملة ومصدقة من الحكم.
  - بيان يثبت بأنه لا يمكن تقديم استئناف ضد الحكم أو أنه نهائي.
  - في حالة الحكم الغيابي، من خلال وثيقة رسمية تثبت أن الطرف المتخلف قد تلقى إشعارًا مناسبًا وأتيحت له الفرصة لتقديم دفاعه.
- **يحق للطرف الذي يعارض الاعتراف والتنفيذ أن يُستمع إليه؛ قد يقدم هذا الطرف دفاعه.**

للتواصل
برج الفيصلية - الطابق ١١ | طريق الملك فهد
الرياض | المملكة العربية السعودية
+٩٦٦ ١١ ٤٨٤ ٧١٧١
info@erlf.com
www.erlf.com

EYAD REDA
إيـــاد رضـــا
محـامـون ومـستـشـارون قانـونـيـون
Lawyers & Legal Consultants

إخلاء مسؤولية: إن هذه النشرة لا تعد استشارة قانونية، كما أنها لا تحتوي ولا تتضمن كافة الإجراءات القانونية المنصوص عليها في الأنظمة، وهي لا تُغني عن الاستشارة القانونية الدقيقة والتفصيلية.

التنفيذ على حساب بنكي في سويسرا:

فيما يتعلق بالتنفيذ على الحساب البنكي في سويسرا فمن الصعب جداً أن يتم التنفيذ على أحد الحسابات البنكية، كون سرية البيانات البنكية محفوظة بموجب القانون السويسري. يعد إفصاح أي معلومات تتعلق بالعميل لطرف ثالث جريمة جنائية. لكن هناك حالات (استثناءات) يمكن فيها الإفصاح عن المعلومات البنكية المتعلقة بالشخص **وهي كالتالي:**

- إذا وافق العميل بنفسه ومن دون إكراه.
- إذا نص القانون السويسري على ذلك صراحة (قانون ١٩٩٨ لغسيل الأموال) ويقع على عاتق البنك إبلاغ مكتب غسيل الأموال.
- عندما تطلب المحاكم السويسرية ذلك وهذا يكون في القضايا المدنية مثل (الطلاق والميراث) والقضايا الجنائية المحلية فقط.
- إذا كان البنك أو الشركة في حالة إفلاس.

على الرغم من تواجد حالات استثنائية المذكورة أعلاه، إلا أنه من الصعب تطبيق وإثبات هذه الحالات وبالتالي فمن الصعب جداً رفع السرية عن المعلومات البنكية في الممارسات العملية كونه ايضاً يجب إثبات أن هناك حساب للعميل في أحد البنوك السويسرية (يجب ذكر إسم البنك) أمام المحاكم السويسرية.

جمهورية مصر العربية

أما فيما يتعلق بجمهورية مصر العربية، فسابقاً لا يوجد أي اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وبين جمهورية مصر تختص في الشأن القضائي حتى عام ٢٠١٤م ومن ثم تم انضمام جمهورية مصر لإتفاقية الرياض بشأن التعاون القضائي. ولقد صدر بهذا قرار رئيس الجمهورية المصرية بشأن الموافقة على انضمام جمهورية مصر لإتفاقية الرياض للتعاون القضائي بقرار رقم ٢٧٨ لعام ٢٠١٤م الموافق ٢٣ شوال ١٤٣٥هـ.

شروط قبول تنفيذ الحكم الاجنبي:

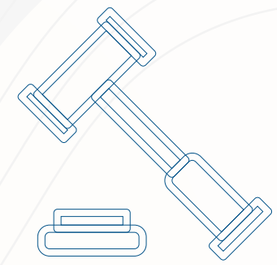

- صورة كاملة من الحكم مصدّق على التوقيعات التي في الحكم من الجهة المختصة.
- شهادة بأن الحكم أصبح نهائياً.
- صورة من مستند تبليغ الحكم مصدق عليها بأنها تطابق الأصل تثبت أن إعلان المدعى عليه قد تم.
- يجب أن تكون جميع المستندات المذكورة موقع عليها رسمياً ومختوم عليها من المحكمة المختصة.

يمكن رفض الاعتراف بالحكم في الحالات التالية:

- إذا كان يخالف الشريعة الإسلامية أو الدستور أو النظام العام في الدولة التي ستطبق الحكم.
- إذا لم تراع آلية تمثيل الأشخاص ناقصي الأهلية في الدولة التي ستطبق الحكم.
- أن يكون قد صدر حكم في ذات النزاع بذات الموضوع محل الدعوى في الدولة التي ستطبق الحكم.
- إذا كان النزاع الصادر في شأنه الحكم محل التنفيذ منظوراً في الدولة التي ستنفذ الحكم وكان تاريخ رفع الدعوى في الدولة التي ستنظر في الحكم سابق لتاريخ رفعها في الدولة مصدرة الحكم.

ختاماً

فالأحكام الصادرة في المملكة العربية السعودية تطبق في الدول المذكورة أعلاه، ولا تطبّق في حالة مخالفتها أحد الشروط المذكورة في كل دولة على حده. وأما فيما يتعلق بسويسرا فهي الدولة الوحيدة التي يصعب التنفيذ فيها على حساب بنكي)تحديداً (، كون سرية بيانات العملاء محمية بموجب القانون السويسري.

للتواصل
برج الفيصلية - الطابق ١١ | طريق الملك فهد
الرياض | المملكة العربية السعودية
+٩٦٦ ١١ ٤٨٤ ٧١٧١
info@erlf.com
www.erlf.com